المشهد الأمني - العسكري

فادي نحاس

تحت المجهر	■ لا تزال إسرائيل ترى في إيران التهديد الأكبر لأمنها ■ مع بدء المفاوضات النووية مع إيران؛ تشكك إسرائيل في قدرة التدخل العسكري على حسم الملف الإيراني ■ أزمة لبنان تشكّل «فرصة» لإسرائيل ■ مظاهرات مدن الساحل المختلطة: من احتجاجات «أقلية عربية» إلى «خطر أمني» من الداخل ■ اتفاقيات تعاون أمنية بين إسرائيل ودول عربية.

"النووي الإيراني": تغيرات دولية عميقة تنعكس على طاولة المفاوضات. (الصورة لمفاعل "أراك" للماء الثقيل في إيران عن "أ.ف.ب").

الملخص التنفيذي

ما زال الموضوع النووي الإيراني يقف على رأس الاهتمامات الأمنية التي تشغل بال القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل.

قلق مستمر في إسرائيل من عدم حسم «التهديدات القادمة من سورية» على الرغم من استمرار الهجمات الجوية على مواقع داخل سورية.

ترى التقديرات الاستراتيجية أن الصراع مع الفلسطينيين ما زال قابلاً للإدارة وليس الحل. هذا يعني الاستمرار في الوضع الراهن في الضفة الغربية على المدى الطويل، والتوصّل إلى تهدئة في قطاع غزة دون أن يعزز ذلك من قوة «حماس».

تفتح اتفاقيات «أبراهام» الباب أمام سلسلة من اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي بين إسرائيل ودول عربية.

مقدمة

تباينت التقديرات الإسرائيلية للعام ٢٠٢١ بين المراكز البحثية الأمنية وبين تقديرات المؤسسة الأمنية والعسكرية في ما يتعلق بتقييمها وضع إسرائيل الاستراتيجي، فمن ناحية: حذّرت مراكز الأبحاث، التي تضع تقديرات استراتيجية ذات رؤية سياسية، من تزايد المخاطر على الأمن القومي الإسرائيلي وتآكل التفوق النوعي، لاسيّما أن إسرائيل تواجه تهديدًا بآلاف الصواريخ الدقيقة، وتعاظُم قدرة إيران وحلفائها في المنطقة. وعلى الرغم من تأكيدها أن الردع الإسرائيلي قوي على كل الجبهات، وأنه لا رغبة لـ «أعداء» إسرائيل في فتح حرب ضدها؛ فإن هذه المراكز أشارت إلى أن احتمال حصول تدهور يخرج عن السيطرة ما زال قائمًا، وهو ما يفترض المحافظة على جهوزية عالية.[١]

من ناحية أخرى؛ قدّمت التقديرات التي أوردها الجيش الإسرائيلي، التي تستشرف الوضع العسكري العيني بعيدًا عن الرؤيا السياسية، صورة «إيجابية» للوضع الأمني – الاستراتيجي لإسرائيل. جاء ذلك على خلفية متغيرات عدة: توقيع اتفاقيات «أبراهام» وتعزيز العلاقات والتعاون الأمني والاستخباراتي والعملياتي مع الدول التي انضمّت إلى مسار التطبيع، والأزمات الداخلية التي تعيشها لبنان، التباطؤ الملحوظ في تطور التهديدات في الجبهة الشمالية، لجم «التموضع العسكري» الإيراني في سورية خاصة قرب الحدود مع إسرائيل، عرقلة تسلّح حزب الله والمجموعات الموالية لإيران بأسلحة استراتيجية نوعية دقيقة. أدّت هذه العوامل إلى أن تخلص التقديرات الاستراتيجية إلى أن الأمن القومي العسكري في حالة ثبات وتحسّن مقبول.[٢]

إسرائيل والحرب الروسية على أوكرانيا - تقدير أولي

مع بدء الهجوم الروسي على الأراضي الأوكرانية، وجدت إسرائيل نفسها في مأزق بسبب عدم قدرتها على اتخاذ موقف حاسم من كل من روسيا وأوكرانيا اللّتين تربطهما علاقات أمنية واقتصادية متشابكة مع إسرائيل. من جهة، تحاول إسرائيل الحفاظ على علاقات متينة مع روسيا، التي تؤمّن لها «حرية العمل» العسكري في الأجواء والأراضي السورية، وترى في التنسيق اليومي مع الروس ضرورة استراتيجية. من جهة أخرى، تعتبر إسرائيل نفسها جزءاً لا يتجزأ من المعسكر الغربي «الديمقراطي» وتربطها علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية.

وعليه، فإن مساحة المناورة أمام إسرائيل تبدو ضيّقة في ما يخص اتخاذ قرار حاسم مما يجري بين روسيا وأوكرانيا. ومع ذلك، في ١ آذار ٢٠٢٢، انضمّت إسرائيل إلى العديد من الدول في إدانة العملية العسكرية الروسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقبل ذلك، أدان وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد العملية الروسية إدانةً باهتةً، معتبراً إياها خرقًا للقانون الدولي، وقد لاقت هذه التصرفات الإسرائيلية انتقادات من الكرملين دون أن تتسبّب في قطع نهائي للعلاقات بين إسرائيل وروسيا.

حاليًا، تسعى إسرائيل إلى تحويل علاقتها المتينة مع الأطراف المختلفة إلى رافعة للوساطة، حيث إن إسرائيل توجد في مكان متميّز جدًا من ناحية منظومة علاقاتها مع دول الغرب من جهة، وروسيا من جهة أخرى، بالإضافة إلى أوكرانيا.

في سياق الحرب الروسية على أوكرانيا، هناك ملفات استراتيجية متعدّدة ذات ارتباط بـ «الأمن القومي الإسرائيلي»، أهمها:

الملف النووي الإيراني، فقد أربكت الأزمة الروسية الأوكرانية الحسابات الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني،

العوامل والظروف التي ساهمت في صياغة المشهد الأمني - العسكري الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢١:

- **أولاً:** أسهمت اتفاقيات «أبراهام» بحسب التقييمات الإسرائيلية المختلفة في تعزيز الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي في مقابل إضعاف الفلسطيني،[٣] وعليه؛ فإن الصراع الفلسطيني، الإسرائيلي يبدو، بالنسبة لإسرائيل حاليًا، المصدر الأضعف في قائمة المصادر المهدّدة للأمن القومي الإسرائيلي. مع ذلك؛ أكّدت التقديرات أن الفلسطينيين لم يختفوا من ساحة الصراع، الأمر الذي يعزّز احتمال انزلاق الصراع إلى "فوضى" وعدم قدرة إسرائيل على إدارة الأزمة.[٤] من هنا؛ فإن الصراع مع الفلسطينيين، من وجهة نظر إسرائيلية أمنية، ما زال "قابلاً للإدارة وليس الحل"، وهذا يعني التمسّك بالحل المرحلي طويل المدى في الضفة الغربية من خلال الحفاظ على «الوضع الراهن»، والتوصّل لتهدئة في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تتصدّر التهدئة مع غزة أولويات الحكومة الإسرائيلية في الفترة القادمة.[٥]

  في هذا السياق؛ تنظر إسرائيل بقلق إلى تراجع شعبية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة، وتصاعد التخوف المصحوب بتحذيرات أمنية على مرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس، خاصة التخوف من «فوضى مسلّحة» قد تنسحب إلى داخل إسرائيل. هذا ساهم، من بين أمور أخرى، في لجوء الحكومة الإسرائيلية إلى تأجيل مشروع «ضمّ» المزيد من الأراضي الفلسطينية.

- **ثانياً:** ضرورة الحفاظ على التحالف الاستراتيجي المتين مع الولايات المتحدة. فقد نوهت التقديرات الاستراتيجية بضرورة بلورة سياسة مناسبة مع

وخلطت الأوراق في توقيت حساس بالنسبة إلى المفاوضات الدائرة للوصول إلى اتفاق مع إيران، وأصبح هناك سيناريوهان تخشاهما إسرائيل، الأول يتمثّل في عدم فصل روسيا وأميركا خلافاتهما في الأزمة الروسية الأوكرانية عن مسار التفاوض في فيينا مع إيران، وبالتالي، تعرقل المفاوضات أشهرًا عدة على الأقل، أو توقفها، الأمر الذي سيمنح إيران وقتًا إضافيًا للتقدّم النووي، بحسب المخاوف الإسرائيلية. أمّا الثاني، فيتمثّل في أن تذهب الولايات المتحدة الأميركية، تحت ضغط الأزمة الأوكرانية، إلى اتفاق متعجّل مع إيران، لا يلبّي الشروط الإسرائيلية.

١. الملف السوري: حرصت إسرائيل منذ بداية الوجود الروسي في سورية عام ٢٠١٥، على إيجاد آلية تنسيق مع القيادة الروسية في سورية. وهنا، تبرز المخاوف الإسرائيلية من أن تؤثر الأزمة الأوكرانية، والعقوبات الاقتصادية على روسيا من جانب الأميركيين وحلف الناتو، على سياسة «السماء المفتوحة» التي تتبعها روسيا أمام سلاح الجو الإسرائيلي، وحرية عمله في أجواء شرقي البحر المتوسط، بصورة عامة، وفي الأجواء السورية، بصورة خاصة.

٢. ستدفع العقوبات الاقتصادية روسيا إلى تعزيز العلاقات التجارية والمالية والسياسية بالدول الآسيوية. نتيجةً لذلك، سيتعمّق التحالف الإيراني الروسي، خصوصًا أن إيران لم تدن الموقف الروسي، وبالتالي، قد يساهم ذلك في خرق روسيا وحلفائها الحصار الاقتصادي المفروض على إيران. ناهيك عن أن تعزيز التحالف الروسي الإيراني سيمنح إيران مزيدًا من أوراق القوة في التفاوض بشأن ملفها النووي. والأهم، يعتبر ذلك ضربة قاسية للمساعي الإسرائيلية لمواجهة الوجود الإيراني في سورية، من خلال استراتيجية اللعب على مساحات اختلاف المصالح بين إيران وروسيا هناك.

الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، وتبنّي أسلوب غير صدامي معها.[٦] تزداد أهمية هذه التقديرات جرّاء التخوف الإسرائيلي من تطور خلافات مع الولايات المتحدة، خصوصًا في قضايا تتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي/ الفلسطيني والعلاقات مع الصين.[٧] في سياق متصّل؛ هناك إجماع أمني على أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان هو فشل أميركي بكل المقاييس، وغير جيد لإسرائيل، حيث إن الانسحاب أثّر سلبًا على مصداقية الولايات المتحدة وصورتها، كونها عنصرًا رئيسًا في الساحة الدولية، وهو ما قد تستغلّه أطراف أخرى، خصوصًا في ظلّ الدور الإيراني المتنامي،[٨] فقد يكون الانسحاب الأميركي من أفغانستان مؤشّراً على مدى تراجع إمكانية الاستثمار عسكريًا في مواجهة هذه التحديات الإقليمية خاصّة التحدّي الإيراني.[٩]

- **ثالثاً**: استبعاد نشوب حرب مع إيران خلال العام الجاري على الرغم من استمرار التلويح الإسرائيلي بمغامرة عسكرية ضد إيران في ظل المحادثات حول اتفاق نووي مرتقب. ومع ذلك، ما زالت المعضلة الاستراتيجية العينية التي تواجه إسرائيل هي «التموضع الإيراني» في سورية وبرنامج الصواريخ الدقيقة الذي تقوده إيران في لبنان والمنطقة، في إطار «المعركة بين الحروب»، الذي تصنّفه التقديرات على أنه تهديد استراتيجي من الدرجة الأولى.[١٠] تشير التقديرات إلى أن احتمال اندلاع حرب على «جبهة إسرائيل الشمالية» يشكّل التهديد العسكري الأخطر في العام القادم في حال انزلاق الطرفين إلى مواجهة غير محسوبة.
- **رابعاً**: ضرورة بناء تعاون وتنسيق استراتيجي إقليمي منهجي بين إسرائيل ومصر والأردن، وأيضًا السلطة الفلسطينية. في عام ٢٠٢١، شهدت العلاقات الثنائية مع الأردن ترميمًا وثباتًا بالنسبة للمستوى الأمني/ العسكري، على قاعدة أن استقرار النظام في الأردن يعتبر أمرًا حيويًا. ويأتي هذا التقدير بعد أن شخّصت الجهات الاستخباراتية في إسرائيل الوضع الداخلي في الأردن عام ٢٠٢١ بأنه مُقلق، لكن ليس سببًا للذعر. وهناك مؤشرات تتعالى في أعقاب الأزمة الاقتصادية المستديمة في الأردن تثير علامات استفهام حول الاستقرار، وهو ما يُثير قلقًا في إسرائيل على المدى البعيد.[١١] وعليه؛ فإن أي تغيير مهم في التوجّه السياسي/ الأمني الأردني أو

٣. بالمجمل، يرى المراقبون الإسرائيليون أن أهم الدروس المستفادة إسرائيليًا، في ظل عدم تدخل الغرب عسكريًا مع أوكرانيا هو ضرورة التمسك بالعقيدة العسكرية الإسرائيلية التقليدية، الداعية إلى وجوب حماية أمن إسرائيل بأيدٍ إسرائيلية من دون الارتهان للمساعدة الخارجية.

إجمالاً؛ الحرب هي حالة متدحرجة ونتائجها غير متوقعة في كثير من الأحوال. بالنسبة لإسرائيل، فإن استمرار الحرب الروسية لا يصبّ في مصلحتها، ومن المشكوك فيه أن تتمكّن من وضع خطة دبلوماسية دفاعية للتعامل مع تدحرج الحرب إلى سيناريوهات متطرّفة. فقد تواجه إسرائيل استحقاقات صعبة يترتّب عليها اتخاذ قرارات استراتيجية خطيرة، مثل قيام الولايات المتحدة بإجبارها على اتخاذ موقف حاسم وفعلي ضد روسيا، أو أن يترتّب على إسرائيل دور في تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، ما قد ينعكس بدوره على الجبهة الشمالية.

تغييرات ملموسة في طبيعة النظام ستكون له انعكاسات على الميزان الاستراتيجي الإسرائيلي. أمّا بالنسبة لتركيا؛ وعلى الرغم من التصريحات العلنية المُعادية لسياسات إسرائيل؛ فإن تركيا لا تشكّل تهديدًا عسكريًا حقيقيًا، بل تربطها مع إسرائيل علاقات اقتصادية واسعة، وهناك توجّه ورغبة لدى الطرفين في تحسين وترميم جزئي للعلاقات الثنائية خلال العام القادم.[١٢] (أنظر/ ي مشهد العلاقات الخارجية)

- **خامساً**: افتراض أن السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط تشهد تغيرًا واضحًا؛ ارتباطاً بتحول بكين لقوةً عظمى تسعى للعب دور متزايد في أقاليم العالم المختلفة، فقد زادت الصين تعاونها الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط، خاصّة بعد توقيع الصين اتفاق الشراكة مع إيران.[١٣]
- **سادساً**: عملت روسيا على تعميق فعاليتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وخلال عام ٢٠٢١، عزز الجيش الروسي وجوده العسكري في سورية، إلى جانب التمدّد في ليبيا، عبر الشركات العسكرية الخاصة مثل «فاجنر»، كما سعت موسكو لتعزيز تعاونها العسكري مع السودان.[١٤] من المهم الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين إسرائيل وروسيا علاقة حذرة، فقد أثبتت الأزمة الروسية – الأوكرانية أن العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل وروسيا على الرغم من التنسيق والتقارب في الملف السوري قابلة للتغير على ضوء تدحرج الأزمة الروسية – الأوكرانية واتساعها، الأمر الذي سيتطلّب من إسرائيل أن تتخذ مواقف حاسمة لا يُمكن التكهّن بها قبل انتهاء الحرب الروسية.

انطلاقًا من هذا السياق المركّب، الذي يجمع بين الجبهة الإسرائيلية/ الفلسطينية، والإقليمية والدولية، سيحاول هذا الفصل التركيز على أربعة ملفات تعتبر الأساسية في فهم المشهد الأمني/ العسكري في إسرائيل، وهي الملف النووي الإيراني في ظلّ الاتفاق النووي المرتقب؛ مستجدات الجهة الشمالية – سورية وحزب الله؛ التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني؛ وأخيرًا، العلاقة الأمنية بين إسرائيل ومصر.

١. عودة المفاوضات الأممية بخصوص الملف النووي الإيراني

لخّصت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠٢١ ومطلع العام ٢٠٢٢ بأنه تميّز بالثبات والاستقرار، مع التأكيد أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في المرحلة الراهنة أكثر وضوحًا وتكيّفا في مواجهة التحديات الإيرانية الإقليمية.[١٥]

في المقابل؛ تُجمع المستويات، السياسية والنخبوية

لخّصت التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠٢١ ومطلع العام ٢٠٢٢ بأنه تميّز بالثبات والاستقرار.

العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام والرأي العام الإسرائيلي على ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، ومفاده أن السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطرًا استراتيجيًا ووجوديًا على إسرائيل، الأمر الذي ينسحب على أصعدة مختلفة؛ تطوّر القدرات القتالية التقليدية المتطورة خاصة الصواريخ الدقيقة، «التموضع» العسكري الإيراني في الشرق الأوسط وبناء محور ممتدّ بين أفغانستان والعراق مرورًا بسورية ولبنان وفلسطين وصولاً إلى اليمن. لذلك؛ فإن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني هو من أخطر القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية وأهمها.

تُجمع المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام والرأي العام الإسرائيلي على ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني».

١.١ الموقف الإسرائيلي الرسمي من الاتفاق النووي المرتقب

على إثر الانتخابات الأميركية وفوز جو بايدن، عاد الموضوع الإيراني ليتصدّر الأجندة الإسرائيلية أواخر عام ٢٠٢٠، وبداية عام ٢٠٢١، باعتبار أن أي تغييرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ومشروعها النووي سيؤثر على حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، وتحديدًا، السعي إلى إيقاف تطوير السلاح النووي الإيراني أو عرقلة تطويره، فمنذ تولّي جو بايدن منصبه، تظافرت الجهود مجدّدًا للعودة إلى طاولة المفاوضات لإعادة العمل بالاتفاق النووي، وهو ما حصل فعلاً بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ٢٠٢١. أتى ذلك في ظلّ الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨ـ حيث تعاطت حكومة إسرائيل مع قرار الانسحاب، باعتباره أحد أهم القرارات الأميركية تأثيرًا في منطقة الشرق الأوسط. تبعت ذلك إجراءات عقابية حادّة على إيران، تطبيقًا لسياسة «الضغط الأقصى» التي أطلقتها الإدارة الأميركية عبر تكثيف العقوبات الاقتصادية على القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، بهدف المساس باستقرار النظام الإيراني.[١٦]

لا تتخوّف إسرائيل، في المرحلة الحالية على الأقل، من إنجازات إيران النووية، وإنما من قدرتها على الإنجاز، وأي اعتراف من المجتمع الدولي بحقّها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، يُمكّنها من اكتساب الخبرات الحيوية لصناعة القنبلة النووية، وأن تقوم إيران بتوجيه ذلك نحو برنامج نووي عسكري. وفقًا للتقديرات الإسرائيلية تحتاج إيران إلى خطوتين، تتمثّل الأولى في سياسية مبنية على الإرادة واتخاذ القرار، أما الثانية فتتمثّل في تقنية مرتبطة

تعتمد إسرائيل في تفوقها الإقليمي على القوة العسكرية النووية والتقليدية، وهي تتخوف من فقدان هذا التفوق من خلال قدرة إيران على التحول إلى قوة نووية عسكرية، خاصّة بعدما لم تُحقّق ردعها الكامل من خلال تفوقها التقليدي.

بزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي ورفع تدريجي لمستوى التخصيب.[١٧] ووفقًا لهذه المقاربة، فإن إسرائيل تعتمد في تفوقها الإقليمي على القوة العسكرية النووية والتقليدية، وهي تتخوف من فقدان هذا التفوق من خلال قدرة إيران على التحول إلى قوة نووية عسكرية، خاصّة بعدما لم تُحقّق ردعها الكامل من خلال تفوقها التقليدي.

يرتكز الموقف الرسمي الإسرائيلي إلى الافتراض القائل إن إيران ستسعى إلى تجريد أي اتفاق نووي مستقبلي من مضمونه برفع نسبة تخصيب اليورانيوم، مستندةً بذلك إلى تقارير نشرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ٢٠٢٠، التي تفيد بأن إيران ستواصل تخصيب اليورانيوم بمستوى ٤,٥٪، وهذا مستوى أعلى من المسموح لها بموجب الاتفاق النووي، كانت النسبة فيه (٣,٦٧٪). والتقديرات الإسرائيلية في ما يتعلّق بمواجهة البرنامج النووي الإيراني تُعدّ «قاتمة»، وقد بُنيت هذه التقديرات بناء على امتلاك إيران ٢٥ كيلوغرامًا من اليورانيوم المخصّب بنسبة ٦٠٪ و٢١٠ كيلوغرامات من المواد بمستوى ٢٠٪، وهذه كمية كافية للقنبلة الأولى، إذا خُصبت إلى مستوى عسكري بأكثر من ٩٠٪.

وعليه؛ تتوافق استراتيجية إسرائيل مع تصريحات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، حول ضرورة توقيع اتفاقية جديدة مع إيران لاستبدال الاتفاق النووي الموقّع عام ٢٠١٥، باتفاق يتناغم أكثر مع «الاحتياجات الأمنية» كما تراها إسرائيل. تسعى إسرائيل على المستوى السياسي والعسكري للضغط على الولايات المتحدة لعدم توقيع اتفاقية جديدة مع إيران تكون مشابهة للاتفاقية السابقة، وذلك كما ورد على لسان «رئيس هيئة أركان الجيش»، أفيف كوخافي، الذي يدفع باتجاه منع الرجوع إلى صيغة الاتفاق النووي السابق، لأنه بالنسبة لإسرائيل يُعدّ سيئًا من الناحيتين العملانية والاستراتيجية، كونه سيضمن لإيران زيادة العمل بأجهزة الطرد المركزي لتخصيب كميات أكبر من اليورانيوم وصولاً إلى إنتاج قنبلة نووية، الأمر الذي تراه إسرائيل يشكل خطرًا حقيقيًا عليها على المستوى الاستراتيجي، وقد يؤدي إلى تسابق نووي في الشرق الأوسط. أمّا رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، فقد أعرب عن قلقه بشأن إحياء الاتفاق، مؤكدًا أن إسرائيل قلقة للغاية بشأن الاستعداد لرفع العقوبات والسماح بتدفق المليارات إلى إيران مقابل قيود غير كافية على البرنامج النووي. وعلى الرغم من أن هناك تناغماً داخل الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بعدم معارضة أي اتفاق نووي يتم توقيعه بين إيران والدول العظمى، كي لا يؤدي ذلك إلى توتر في العلاقة مع الولايات المتحدة، إلّا أنها تستمر في إعلان موقفها استنادًا إلى المقولة التقليدية التي مفادها إن إسرائيل ستحتفظ بحقّها في العمل وستدافع عن نفسها بقواها الذاتية.

كما تخشى إسرائيل من استمرار فصل الملف النووي عن مجال تعاظم القدرات الصواريخ الباليستية والتدخّل الإيراني في الشرق الأوسط على حساب الملف النووي.[١٨] لذلك؛ تضغط لتعديل القيود المفروضة على إيران بإدراج مسألة مواجهة الترسانة الصاروخية الإيرانية وتحجيمها، وفرض رقابة على برنامج

الصواريخ، مدعيةً أن ذلك يُهدّد ليس فقط أمن إسرائيل؛ وإنما أيضًا أمن الدول الأوروبية عامة.

١.٢ التقدير الإسرائيلي للاستراتيجية الإيرانية

تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن إيران تدخل المفاوضات النووية وهي تحمل في جعبتها إدراكًا سياسيًا وفهمًا واقعيًا لحدود قوتها، ومن الصعب عليها – على الأقل في المرحلة الحاليّة– القبول بطروحات تحدُّ من دورها الاستراتيجي الإقليمي الذي انعكس في تراجع الاقتصاد الإيراني لسنوات طويلة، وعدم ثقتها بشكل كامل بمدى جديّة الطروحات ونجاعتها. على الرغم من ذلك، تُدرك إيران أن استمرار مغامرة التعرّض لعزلة دوليّة جديدة واستمرار المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة قد يؤدّيان إلى تأجيج أزمتها الداخلية، باعتبار أن العقوبات الاقتصادية القاسية تؤثّر على الاقتصاد الإيراني، وتقلّل أيضًا من قدرة الحكومة الجديدة على التعامل مع تلك الأزمات.

تتوقّع إسرائيل أن تتجه إيران، على المدى القريب، إلى الاستفادة من الدعم الروسي والصيني للاتفاق النووي القائم إلى أقصى مدى ممكن، فهي تؤكد حرصها على الاستمرار في التزامها بالاتفاق النووي دون الربط بين الاتفاق النووي المُرتقب والقضايا الأخرى الخاصة بالحرس الثوري والصواريخ الباليستية، أمّا في حال عدم التوصّل لاتفاق نووي واحتمال تعرّض قدراتها النووية للخطر، فإنها، وكما تدّعي إسرائيل، ستتحول سريعًا إلى دولة تمتلك القدرة على امتلاك القنبلة، والقدرة على الرد على أي عدوان عسكري يستهدف قدراتها النووية والعسكرية.[١٩]

في سياق متصل، أبرمت الصين وإيران اتفاق «شراكة استراتيجية شاملة» مدته ٢٥ عامًا على الأقل في ٢٧ آذار ٢٠٢١، وتشير التحليلات الإسرائيلية إلى أن الصين ستتحدّى العقوبات الأميركية بشراء النفط الإيراني، في المقابل؛ سوف تسمح إيران للصين بالاستثمار في بلادها بقيمة تصل إلى نحو ٤٠٠ مليار دولار، منها ٢٨٠ مليار دولار في مجال النفط والغاز، و١٢٠ مليار دولار في قطاع النقل والبنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.[٢٠] ومن نافل القول، أن الاتفاق الصيني– الإيراني، سيمنح الصين، حضورًا استراتيجيًا في الشرق الأوسط ويرفع مكانتها كقوة اقتصادية، وربما أيضًا كقوة عسكرية، كما سيُمكّن هذا الاتفاق إيران من ترميم اقتصادها المُنهك وفرصة لتجاوز العقوبات الأميركية.

ووفق التقديرات الإسرائيلية، لم تصِل إيران بعد إلى اختيار نظرية «الردع الفعّال» أو امتلاك السلاح النووي للردع، إلا أنّ المعطيات العينية تُشير إلى أن النظام الإيراني اختار رفع سقف التخصيب للحصول على امتيازات أكثر أو على الأقل تغيير بنود الاتفاق النووي من وجهة نظره، وبحسب ما تقتضيه مصالحه.

١.٣ التقدير الإسرائيلي للموقف الأميركي

تؤسس التقديرات الإسرائيلية على فرضية تبنّي الرئيس بايدن استراتيجية الأمن الجماعي[٢١] في

سياسته الخارجية، التي رسمها الرئيس أوباما من خلال تحقيق التعاون الأمني وإقامة تحالفات وتفاهمات بدلاً من الاستناد إلى سياسات أحادية الجانب، وأبرزها الاتفاق النووي مع إيران. هذا النهج المتوقّع، ورد في تصريح الرئيس بايدن لمجلة «فورين أفيرز» (Foreign Affairs)، حين أشار إلى أنه على الرغم من انخراط إيران في سلوك مُخلّ بالاستقرار في الشرق الأوسط، فإنه لا بدّ من مواجهة الأمر دبلوماسيًا ومحاولة بناء تفاهمات جديدة.[٢٢]

تؤسس التقديرات الإسرائيلية على فرضية تبنّي الرئيس بايدن استراتيجية الأمن الجماعي في سياسته الخارجية، التي رسمها الرئيس أوباما من خلال تحقيق التعاون الأمني وإقامة تحالفات وتفاهمات بدلاً من الاستناد إلى سياسات أحادية الجانب، وأبرزها الاتفاق النووي مع إيران.

وإلى جانب القضايا الدولية الماثلة على أجندة بايدن، فمن المهم أخذ التطورات الإقليمية بما فيها الانسحاب الأميركي من أفغانستان بعين الاعتبار، وهو ما يدفع نحو تسوية الملف النووي،[٢٣] يُضاف إلى ذلك الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها التي ما زال من المبكّر الحديث عنها. بالتالي؛ فإن عدم تقدّم الحوار بين إسرائيل والإدارة الأميركية حول خطة عمل بديلة يُثير القلق الإسرائيلي، خاصّة أن إسرائيل تريد عقوبات أشدّ وتهديدًا أميركيًا فعّالاً حول عملية عسكرية ضد إيران.

١.٤ الخيارات الإسرائيلية لمواجهة النووي الإيراني

تدرك الحكومة الإسرائيلية أن خياراتها في هذا الجانب محدودة دون الدعم الأميركي في هذه المرحلة، لذلك، تقتصر الفعالية العسكرية الإسرائيلية اتجاه إيران– حتى المرحلة الحالية– على مستويات عدة، بهدف إضعاف أو تقويض المشروع النووي الإيراني:

١. سياسة الاغتيالات: منذ سنوات طويلة، تتبنّى إسرائيل سياسة الاغتيالات كجزء من منظومة وعقلية المواجهة الأمنية والعسكرية، استنادًا إلى مبدأ «العمليات الاستباقية»، لكن اتضح لها أن سياسات الاغتيالات قد يكون لها أحيانًا تأثير مُعاكس، كما حصل بعد تصفية فخري زادة يوم ٢٠٢٠/١١/٢٧، حيث اتخذت إيران سلسلة من القرارات التي تلغي عمليًا القيود التي فرضتها على نفسها في إطار الاتفاق النووي.

٢. الحرب السيبرانية: لقد شهد العام ٢٠٢١ تصاعدًا في المواجهة السيبرانية المباشرة بين إسرائيل وإيران، خاصة بعد الانفجار الغامض الذي وقع في منشأة «نتنز» النووية، جنوب طهران، والنقلة النوعية في الهجوم الإلكتروني على شبكة توزيع المحروقات في إيران، الذي يستهدف أيضًا البنى التحتية للخدمات العامة وليس فقط المنشآت الإيرانية النووية الحساسّة، في الوقت ذاته، تُدرك إسرائيل أن الحرب السيبرانية غير حاسمة في مواجهة المشروع النووي الإيراني.[٢٤]

٣. تصعيد المضايقات البحرية وحرب الناقلات والمناورات الحربية في مياه الخليج من أجل تشديد الضغط على طهران وحرب الناقلات في مياه الخليج.[٢٥]
٤. استمرار الهجمات الإسرائيلية ضد أهداف عينية إيرانية، في إطار ما يُعرف بـ «المعركة بين حربين».

في الوقت ذاته، تُدرك إسرائيل أن هذه الهجمات لم تُحقّق هدفها المُعلن، وأنها قد تقود إلى حرب لا تكون إسرائيل مستعدّة لها.

جديد الموقف الإسرائيلي بشأن التلويح بالخيار العسكري، هو إدراكها أن قرار السِلم والحرب يؤخذ على مستوى الأمن القومي الأميركي بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية.

لا يزال الجيش الإسرائيلي يبني مخطّطًا لعملية عسكرية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، وستستمر القيادة الإسرائيلية بتذكير العالم بأنه يوجد خيار كهذا. ففي المنظور الإسرائيلي العام، تواجه إسرائيل مسألة الحفاظ على مصداقيتها، وعدم التلويح بالخيار العسكري ضدّ إيران سيكون أمرًا من شأنه أن يُعرّض مصداقيتها للخطر، وسيظهرها على أنها غير قادرة على اتخاذ خطوات جادّة في تطبيقها نظرية الردع التي تتبنّاها منذ إقامتها. لكن، في حقيقة الأمر، تواجه الحكومة الإسرائيلية «معضلة استراتيجيّة» تنبع من عدم توفّر خيار عسكري تقليدي فعّال وموثوق به من شأنه أن يُحبط نوايا إيران النووية في الوقت الحالي.

مع عودة الملف النووي الإيراني إلى صدارة الأجندة الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة على أثر تبدّل الإدارة الأميركية وإمكانية إبرام اتفاق نووي جديد، يُطرح على طاولة البحث والتداول الإعلامي مسألة توجيه إسرائيل ضربة عسكرية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، مدعومة بتصريحات علنية لمصادر عسكرية على رأسها «رئيس هيئة الأركان» أفيف كوخافي. ويبقى السؤال: هل يوجد خيار عسكري فعلي لدى إسرائيل؟ هل حكومة بينيت قادرة على اتخاذ قرار بشن عملية عسكرية وحدها؟ هل بإمكان إسرائيل مهاجمة اتفاق توقّع عليه أهم ست دول في العالم؟ [٢٦]

في المرحلة الراهنة، التوجّه السائد لدى غالبية الأوساط الأمنية والعسكرية المؤيدة لعملية عسكرية ضد إيران هو خيار (قد يكون نهائي) توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية، بحيث تكون قادرة على تعطيلها فتره طويلة شرط التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة. في هذا السياق؛ تأتي تصريحات كوخافي وقادة عسكريين، الذين اعتبروا أن الحرب ضد إيران أمر حتمي، بل هي الإمكانية الوحيدة للجِم إيران ومنع تدهور الشرق الأوسط إلى منطقة خطيرة وعنيفة. في الوقت نفسه، ترى المؤسسة العسكرية أن عملية عسكرية بهذا الشكل ستكون مغامرة بالغة الخطورة وقد تجلب معها رد فعل صاروخياً مُدمّراً من جبهات مختلفة على إسرائيل.

ولعلّ جديد الموقف الإسرائيلي بشأن التلويح بالخيار العسكري، هو إدراكها أن قرار السِلم والحرب يؤخذ على مستوى الأمن القومي الأميركي بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية. وعليه؛ بدّلت الحكومة

الإسرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطى بواقعية أكثر، وتفهُّم لأهمية انسجام قراراتها الحربية مع الموقف الأميركي. لذلك؛ يُمكن القول إنه من المستبعد أن تقوم إسرائيل بعملية عسكرية ضد إيران ما دامت الولايات المتحدة تعوّل على نفعية المسار الدبلوماسي وإبرام اتفاق مع إيران، الأمر الذي ينسجم مع تصريح لـ «وزير الدفاع» الإسرائيلي، بيني غانتس، بقوله «إن إسرائيل بإمكانها التكيف مع اتفاق نووي جديد»، تعلم القيادة الإسرائيلية أن قدرتها على التأثير على الإدارة الأميركية محدودة، وأن إسرائيل لن تستطيع حسم مصير النووي الإيراني دون الدعم الأميركي، في حال انهيار مفاوضات فيينا.[٢٧]

في الواقع، فإن خيارات إسرائيل المتاحة عمليًا، هي إعلامية وافتراضية بشكل رئيس، وتهدف إلى بناء ردع إسرائيلي أكثر من بناء خيار عسكري عملي ساري المفعول. ولعل القلق الحقيقي لدى الأوساط الإسرائيلية لا يكمُن في البرنامج النووي فقط؛ وإنما يتمحور في المباحثات حول حيثيات المشروع النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الدولية، وعدم جدية التطرّق إلى الدور الإقليمي الإيراني على المستويين السياسي والعسكري، كأهم تداعيات النووي الإيراني.[٢٨]

٢. مستجدّات الجبهة الشمالية - سورية وحزب الله

كان نظام الأسد، قبل الحرب الأهلية، بمثابة قوة استقرار على مستوى العلاقات بين البلدين بسبب قدرته ودوافعه للإبقاء على حالة من الهدوء في منطقة التماس بين إسرائيل وسورية. لكن، في المرحلة الراهنة، غيّرت سورية هذه المعادلة الاستراتيجية وجعلتها غير صالحة بالمعايير والحسابات الإسرائيلية، إذ إن تراجع قدرة سورية على اتخاذ القرار، إلى جانب تراجع السيطرة العسكرية الفعالة على منطقة الحدود، واستمرار «التموضع الإيراني» على الأراضي السورية، تُعدّ عوامل تدفع إلى تغيير معادلة الردع الإسرائيلية القديمة في مواجهة نظام بشار الأسد، حتى إنها فرضت على صانعي القرار في إسرائيل إعادة تعريف العلاقة مع سورية على أنها «المعضلة المستمرة»؛ أي القلق المستمر من عدم قدرة الجهود العسكرية الإسرائيلية على حسم التهديدات المباشرة القادمة من سورية، المتمثّلة بقدرات حزب الله (وإيران) على امتداد الجبهة الشمالية، و «التموضع» العسكري الإيراني داخل سورية، على الرغم من الضربات العسكرية الحثيثة على مدار سنوات، من خلال سياسة «الفعالية المحدودة».[٢٩]

واللافت، بروز تصريحات إسرائيلية علنية تشير إلى توافق عام في إسرائيل في السنة الأخيرة، على أن حماية المصالح الإسرائيلية واحتواء إيران لم يعُد بالإمكان تحقيقهما بأساليب رد الفعل، وسياسة التدخّل المحدود وحسب؛ حيث ستجد إسرائيل نفسها خارج عملية إدارة الصراع، وستنعكس نتائجها مباشرة على أمنها القومي على المدى البعيد، الأمر الذي يتطلّب استعداد إسرائيل للعمل العسكري بشكل مستقل، إذا اقتضت الحاجة. وعلى الرغم من ذلك؛ لا يوجد تغيير في السيناريوهات الاستراتيجية تجاه سورية.

من ناحية أخرى، كانت إسرائيل وأميركا تنتظران من روسيا محاولة تقليص النفوذين التركي والإيراني في سورية، والسعي تدريجيًا للوصول إلى تسوية للوضع السوري، لكن، هناك ملامح لقبول الدور الروسي في مسار تعويم مكانة بشار الأسد، أي إزالة الصعاب والعوائق أمامه، حيث لم تبذل أميركا جهودًا دبلوماسية جدية وحقيقية من أجل منع المطبعين مع الأسد أو محاسبتهم، على الرغم من الموقف الرسمي المعلن الرافض لإعادة تأهيل النظام السوري.[٣٠]

٢.١ التنسيق الروسي – الإسرائيلي حول الملف السوري في ٢٠٢١

إن التنسيق الروسي – الإسرائيلي حول سورية، يتعمّق من خلال إدراك إسرائيل أن روسيا لها قدرة فائقة على التحكّم في المشهد السوري وفي تفاعلات القوى الإقليمية المنخرطة فيه، ولا سيّما تركيا وإيران، وإلى حدٍّ ما إسرائيل. بخصوص النظام السوري، لا توجد اختلافات حادّة بشأنه في التفاعل الروسي الإسرائيلي، بينما يشهد هذا التفاعل قدرًا من التباين بشأن الوجود الإيراني في سورية، الذي أصبح مترسّخًا عبر الوجود العسكري والنفوذ السياسي والاستثمارات الإيرانية في قطاعات البنية التحتية السورية.[٣١]

أمّا على المستوى الإستراتيجي؛ فعلى الرغم من تزايد الهجمات الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سورية، فلا يبدو أن روسيا قلقة حيال هذه الهجمات، ويتم التلميح في إسرائيل إلى وجود تنسيق إسرائيلي – روسي مُعين بشأن هذه الهجمات، خاصة بعد شنّ هجمات ضد أهداف قريبة من قواعد روسية، على اعتبار أن هذه الهجمات رسالة إلى إيران للحدّ من التموضع الإيراني في سورية، الأمر الذي تُبدي روسيا تفهمًا له. في سياق متصل؛ من الصعب على إسرائيل قبول الموقف الرسمي الإيراني الذي يشدّد على عدم اكتراث إيران بالتقارب الروسي – الإسرائيلي، الذي يؤكّد صلابة العلاقات الإيرانية الروسية واستمرار حالة التنسيق الدائم بين البلدين في قضايا عدة أبرزها الوضع في سورية، من ناحية أخرى؛ تُدرك إيران أن روسيا تتعمّد استخدام التنسيق مع إسرائيل من حينٍ لآخر كأداة ضغط على الوجود والمصالح الإيرانية في سورية.

٢.٢ «التموضع الإيراني» في سورية: التصورات الإسرائيلية حول احتمالات انسحاب إيران من سورية

ثمّة تصورات رئيسة لدى المؤسسة الأمنية – العسكرية في إسرائيل حول احتمالات انسحاب إيران من سورية، يستبعد التصور الأول احتمالية الانسحاب الإيراني من سورية، ويستند بذلك إلى التداعيات التي أحدثتها العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران – وتحديدًا قطاعات النفط – على الداخل الإيراني، وتزايد حالة السخط الشعبي بسبب التورّط العسكري الخارجي واستنزاف الاقتصاد الإيراني المتهالك والمتأزم جرّاء العقوبات الشديدة، الأمر الذي سيكون ضاغطًا على النظام الإيراني بشكل قد يدفعه إلى

إعادة دراسة حسابات التورّط العسكري الخارجي في الملف السوري، وقد يكون الانسحاب كورقة تفاوض أولية في المفاوضات النووية.

أمّا التصور الثاني؛ فيرى أن هناك احتمالاً لحدوث انسحاب جزئي أو إعادة الانتشار داخل سورية نتيجة التداعيات التي وردت في التصور الأول، التي قد تدفع طهران إلى تقديم قدرٍ من التنازل يتمثّل في انسحاب تكتيكي من بعض المواقع على غرار انسحاب قواتها من مناطق الجنوب إلى داخل العمق السوري، لإبعاد التأثير الإيراني على الوجود الإسرائيلي. أمّا التصور الثالث؛ فيتمثّل في تبلور صفقة إيرانية- أميركية. وتندرج في سياق هذا التصور أيضًا الملفات التي سيتم التفاوض عليها وهي البرنامج النووي والدور الإقليمي. وعلى الرغم من التشدّد الذي تبديه بعض مؤسسات صنع القرار الإيراني تجاه خيار التفاوض مع واشنطن؛ فإن هناك من يقول إنه تشدد مقنع يغطي على رغبة إيرانية في «التفاوض المشروط» على دورها الإقليمي وفي القلب منه الملف السوري.

٢.٣ السيناريوهات الإسرائيلية لمواجهة «التموضع الإيراني»

السيناريو الأول؛ يفترض وجود فعالية عسكرية إسرائيلية مكثّفة، مصحوبة بإمكانية تصعيد غير مقصود، ومن المتوقع أن يدفع تصاعد النفوذ الإيراني في سورية – ممزوجًا بامتناع روسيا والولايات المتحدة عن اتخاذ أي إجراءات نشطة لتقييد هذا النفوذ – صناع القرار في إسرائيل إلى احتواء استباقي ومستقلّ لهذا النفوذ. في هذا الإطار، قد تركّز إسرائيل على فرض مجموعة جديدة من «الخطوط الحمراء» بالنظر إلى وضع إيران في الساحة السورية، وجهودها لزيادة القدرات الاستراتيجية لحلفائها، كنشر أنظمة أسلحة متقدّمة على الأراضي السورية، وإعادة بناء قدرات سورية وحزب الله لإنتاج أسلحة متقدمة وأسلحة دمار شامل، ونشر قوات إيرانية وقوات مدعومة من إيران في قواعد بحرية وجوية.[٣٢]

أمّا السيناريو الثاني؛ فهو قبول إسرائيل بوجود إيران بموجب شروط محدّدة سلفًا، حيث تقبل إسرائيل – بشكل غير رسمي- بوجود عسكري محدود للقوات المدعومة إيرانيًا في سورية، ولكن وفق قيود خاصة مُتفق عليها مع روسيا والمجتمع الدولي.

في هذا السياق، هناك تقارير تُشير إلى أن هناك جهوداً روسية للوصول إلى معادلة مُتفَق عليها بشكل ثنائي، تقبل بموجبه الوجود المستمر للقوات المدعومة إيرانيًا في سورية.

٢.٤ سيناريو المواجهة والتصعيد مع حزب الله: احتمالاته واتجاهاته

إن التوترات العسكرية التي حدثت بين حزب الله و «إسرائيل» خلال عام ٢٠٢١ يمكن قراءتها على أنها محاولات كل طرف لفرض قواعد اشتباك مُريحة أكثر له، بالتالي؛ كانت خطوات الطرفين مدروسة ومنضبطة بحذر شديد، تجاه الآخر، على الرغم من أن قواعد الاشتباك الحالية لم تستطع حلّ جذور

الأزمة المستمرة بينهما، الأمر الذي يجعل كِلا الطرفين في حالة استعداد وتأهّب للمواجهة المقبلة، وفي ضوء ذلك، يُمكن لأي سبب، نتيجة الصدفة أو الخطأ في الحسابات، أن يُشعل الحرب، إلّا أن خشية الأطراف من مواجهة عسكرية بينهما، تؤدي دورًا مركزيًا في استشراف تبعات الصراع بين حزب الله وإسرائيل في عام ٢٠٢٢.[٣٣]

ما زالت التقديرات الإسرائيلية تشير إلى حقيقة تحوّل حزب الله، من تنظيم عسكري لبناني إلى عنصر أساسي في المحور الإيراني، وشريك أساسي في قرارات الحرب والسلم في ذلك المحور، الأمر الذي أدّى إلى ازدياد الصعوبة والتعقيدات لاتخاذ قرار المواجهة العسكرية، بين إسرائيل وحزب الله، بحيث أصبحت هناك قواعد اشتباك جديدة تحكم الصراع بينهما.

خلال العام ٢٠٢١، برزت قواعد اشتباك مُغايرة لتلك التي كانت في السابق بين حزب الله وإسرائيل، نتيجة تغيُّر البيئة الاستراتيجية في المنطقة، التي نقلت الصراع بين إسرائيل وحزب الله من صراع ثنائي إلى صراع محاور، وهو ما تعمّق بعد التوقيع على اتفاقيات «أبراهام» مع عدد من الدول العربية في المنطقة، المتوقَّع منه إحداث تغييرات جذرية في المفاهيم، والاستراتيجيات، والتوازنات، والتحالفات العسكرية الأمنية في المنطقة.[٣٤] ومن الواضح أن قواعد الاشتباك الدائرة بين إسرائيل وحزب الله غير مستقرة، فعلى الرغم من اعتقاد الطرفين أن هناك إمكانية متاحة لهما لتغيير قواعد الاشتباك لمصلحتهما؛ فإنه لا مصلحة لكل طرف في اندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة مع الطرف الآخر، في المرحلة الراهنة.[٣٥]

من جهة حزب الله، يُشدد على مبدئين أساسيين لقواعد الاشتباك، الأول يتمثّل في تأكيد قواعد الاشتباك مع إسرائيل في الساحة اللبنانية، من خلال تثبيت قاعدة الردع المتبادل بين الطرفين، الممتدة منذ حرب تموز ٢٠٠٦، مع عدم السماح لإسرائيل بتغييرها بالمُطلق، حيث تسعى إسرائيل إلى تعويد حزب الله، بشكل تدريجي، على استهداف قوّته العسكرية في لبنان، خصوصًا مشروع الصواريخ الدقيقة. أما المبدأ الثاني فيتمثّل في السعي للإنهاء التدريجي لسياسة «الصبر الاستراتيجي»، التي انتهجها حزب الله تجاه الاستهداف الإسرائيلي لمواقعه في سورية، فقد أصبح حزب الله أكثر حساسية تجاه المحافظة على قواعد اللعبة القائمة، الأمر الذي أدى إلى إصراره على الرد على أيّ اعتداء إسرائيلي يراه كاسرًا لقاعدة الردع المتبادل، كما جرى ذلك في أكثر من حادثة خلال عام ٢٠٢١.

ما زالت التقديرات الإسرائيلية تشير إلى حقيقة تحوّل حزب الله، من تنظيم عسكري لبناني إلى عنصر أساسي في المحور الإيراني، وشريك أساسي في قرارات الحرب والسلم في ذلك المحور.

خلال العام ٢٠٢١، برزت قواعد اشتباك مُغايرة لتلك التي كانت في السابق بين حزب الله وإسرائيل، نتيجة تغيُّر البيئة الاستراتيجية في المنطقة، التي نقلت الصراع بين إسرائيل وحزب الله من صراع ثنائي إلى صراع محاور.

لا مصلحة لأي طرف في اندلاع مواجهة عسكرية مفتوحة مع الطرف الآخر، في المرحلة الراهنة.

٢.٥ الأزمة اللبنانية: متغيّر جديد في إدارة الصراع بين إسرائيل وحزب الله

تثير الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان قلقًا إسرائيليًا حيال تبعات هذه الأوضاع، وتنسب تقارير إسرائيلية هذا القلق إلى خطوات عملية قد يُقدم عليها حزب الله، وتصاعد النفوذ الإيراني داخل لبنان، في ظل عدم تقديم دول غربية مساعدات إلى لبنان، وعدم قدرة إسرائيل على التدخّل.

اعتبر تقرير صادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن جميع السيناريوهات الممكنة لتطورات الأزمة اللبنانية لا تُبشّر بالخير، وأن السيناريو المتوقّع في هذه المرحلة هو تدهور متواصل، إلى درجة تفكك مطلق وتقسيم الدولة، وحتى نشوب حرب أهلية ثالثة، وسيناريو متطرّف آخر وهو سيطرة كاملة لحزب الله على لبنان وتوسيع الهيمنة الإيرانية على هذه الدولة.

يثير تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان قلقًا إسرائيليًا حيال تبعات هذه الأوضاع، وتنسب تقارير إسرائيلية هذا القلق إلى خطوات عملية قد يُقدم عليها حزب الله، وتصاعد النفوذ الإيراني داخل لبنان، في ظل عدم تقديم دول غربية مساعدات إلى لبنان وعدم قدرة إسرائيل على التدخّل في هذه الأوضاع؛ فقد اعتبر تقرير صادر عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن جميع السيناريوهات الممكنة لتطورات الأزمة اللبنانية لا تُبشّر بالخير، وأن السيناريو المتوقّع في هذه المرحلة هو تدهور متواصل، إلى درجة تفكك مطلق وتقسيم الدولة، وحتى نشوب حرب أهلية ثالثة، وسيناريو متطرّف آخر وهو سيطرة كاملة لحزب الله على لبنان وتوسيع الهيمنة الإيرانية على هذه الدولة»، وأفاد التقرير بأن هناك توجهين في إسرائيل حيال دلالات الأزمة اللبنانية:[٣٦]

التوجه الأول؛ يرى في تفكّك لبنان تحولاً سيئًا بالنسبة لإسرائيل، ويعتبر مؤيدو هذا التوجه، الذي يعكس فرضية أن لإسرائيل مصلحة في أن تكون لبنان مستقرّة و «موالية» للغرب، وأن من شأن سيناريو كهذا أن يحقّق حلم حزب الله بتحويل لبنان إلى دولة أخرى تحت رعاية إيران، وإلى جزء لا يتجزّأ من المحور الشيعي. وجهة النظر هذه، ترى أن الحزب يتبنى نهجًا تكتيكيًا لفرض أمر واقع بانهيار لبنان، حينها سيكون التحدّي أكبر بالنسبة لإسرائيل في ظلّ تحول نظرية تطويق إيران لحدود إسرائيل مع سورية ولبنان إلى واقع عملي. أمّا **التوجه الثاني؛** فيرى أن تفكك لبنان جيد لإسرائيل، حيث يعتقد الذين يؤيدون هذا التوجه، خاصة الذين يدّعون أن حزب الله بات الآن يحكم لبنان، أنه كلّما اشتدّت المصاعب الداخلية في هذه الدولة، سيغرق حزب الله في مواجهتها، وفي حال تفككها، سيواجه صعوبة في التفرّغ لمواجهة مع إسرائيل، وسيتبنّى توجهًا ملجومًا أكثر نحوها. وبموجب هذا المفهوم، فإنه حتى لو تم دفع حزب الله في نهاية الأمر إلى السيطرة بالقوة، والاستيلاء رسميًا على الحكم في لبنان وهذه خطوة امتنع عنها حتى اللحظة، مفضّلاً الحفاظ على قوة عسكرية مستقلّة وتأثير سياسي واسع، فإن سيناريو كهذا من شأنه خدمة مصالح إسرائيل، ويوسّع سيناريو كهذا حيّز العمل الشرعي الإسرائيلي مقابل لبنان، خاصة في حالات مواجهة عسكرية أو حرب شاملة.

تسعى إسرائيل إلى استثمار الأزمة اللبنانية، والعوامل الضاغطة على حزب الله، في محاولة تحسين قواعد الاشتباك لمصلحتها، شريطة ألا يكون هناك رد من حزب الله يُجبرها على الذهاب إلى حرب مفتوحة.

٢.٦ احتمال حرب ثالثة؟

ما زال التهديد الرئيس، من وجهة نظر القيادة الإسرائيلية، يتمثّل في الجهد المستمر لحزب الله للحصول على أنظمة أسلحة هجومية متقدّمة، تزيد من قدرته على استهداف إسرائيل في صراعات مستقبلية.[٣٧] على الرغم من أن إسرائيل تعمل على تطوير إجراءات دفاعية وهجومية مضادّة لتهديد الأسلحة الدقيقة تلك؛ فإن مثل هذه الإجراءات غير قادرة، في المرحلة الراهنة، على منع تصويب نسبة من الصواريخ الدقيقة إلى أهدافها والوصول إليها.

إن خيار الحرب غير وارد في المرحلة الراهنة، حيث إن هناك عوامل كثيرة تمنع إسرائيل من الذهاب إلى خيار الحرب، أبرزها أنه لا توجد ضمانة لإسرائيل، في حال نشوب الحرب، بأنها ستغيّر الخريطة السياسية الداخلية في لبنان، والقضاء على حزب الله. لذلك؛ فإن أي عمليات تصعيدية على الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان، قد تتوسّع لتشمل سورية أيضًا، وتدرك إسرائيل أن إيران وحزب الله يعملان على وضع تعزيزات عسكرية في سورية، وأن هذه التعزيزات قد تتحول ضدّ إسرائيل. وفي حالة اندلاع مواجهة مع لبنان، قد تجد إسرائيل نفسها تشنّ عملية عسكرية ضدّ القوات الإيرانية وحزب الله في سورية، إذا أدركت أن الردع الإسرائيلي مقابل حزب الله يتضرر. جدير بالذكر، أنه في حال نشوب حرب جديدة بين إسرائيل ولبنان، فإن إسرائيل لن تكتفي بتوجيه ضربات إلى حزب الله فقط؛ وإنما ستشن حرباً على لبنان باعتبارها «الدولة» التي يوجد فيها حزب الله.[٣٨]

٣. التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الفلسطيني

ما زالت التقديرات الإسرائيلية الأمنية، تشير إلى أن الصراع مع الفلسطينيين "ما زال قابلاً للإدارة وليس الحل"، أي التمسّك بالحل المرحلي طويل المدى في الضفة الغربية من خلال الحفاظ على "الوضع الراهن" والتوصل لتهدئة في قطاع غزة. ومن المتوقع، أن تتصدّر التهدئة مع غزة أولويات الحكومة الإسرائيلية في المرحلة الراهنة، لضمان عدم انخراط حماس في المواجهة إذا ما اندلعت، ولضمان أنها ستمنع غيرها من التنظيمات العسكرية في غزة من المشاركة.[٣٩] على الرغم من ذلك، تُشير تقديرات الجيش الإسرائيلي إلى أن احتمالية اشتعال الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية ما زالت مرتفعة، وذلك مرتبط بمتغيّرات عدة أبرزها الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرّة؛ انعدام أفق عملية سياسية أدّى لفقدان الأمل بالتغيير لدى الفلسطينيين؛ الشعور المرير بالعزلة لدى الفلسطينيين في ظلّ غياب دعم الدول العربية، الوضع الاقتصادي

المتردّي في الأراضي الفلسطينية ومحاولة تنظيم عمليات في الضفة ومسيرات على حدود غزة وغيرها.

في ما يخصّ المشهد الأمني في الضفة الغربية تحديدًا، تتوقّع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار تراجع عدد العمليات الفلسطينية التي تستهدف الاحتلال في الضفة الغربية خلال العام القادم أسوة بالفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١ التي شهدت عددًا أقل من العمليات مقارنة بالفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩،[٤٠] على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية. في مقابل تقرير (أمان) الذي يركز على العمليات، نشر الجيش الإسرائيلي تقريرًا آخر مع بداية ٢٠٢٢ يشير إلى إمكانية تفجّر الأوضاع ميدانيًا خلال رمضان ٢٠٢٢، التي قد تتطور إلى هبة فلسطينية واسعة.[٤١] تنظر إسرائيل بترقّب إلى تراجع شعبية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة، وتصاعد التخوف المصحوب بتحذيرات أمنية من «فوضى مسلحة» قد تنسحب إلى داخل إسرائيل، في مرحلة «ما بعد محمود عباس». (أنظر/ي مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية)

في ما يخصّ المشهد الأمني في الضفة الغربية تحديدًا، تتوقّع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار تراجع عدد العمليات التي تستهدف الاحتلال خلال العام القادم أسوة بالفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ التي شهدت عددًا أقل من العمليات مقارنة بالفترة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، وذلك على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية. في مقابل تقرير (أمان) الذي يركز على العمليات، نشر الجيش الإسرائيلي تقريرًا آخر مع بداية ٢٠٢٢ يشير إلى إمكانية تفجّر الأوضاع ميدانيًا خلال رمضان ٢٠٢٢، التي قد تتطور إلى هبة فلسطينية واسعة.

٣.١ هبّة أيار والحرب على غزة ٢٠٢١: دلالات وتداعيات

مثّلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أيار ٢٠٢١، نقطة فارقة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور أمني، حيث أعادت الحرب الجدل المتكرّر في الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة حول مفهوم الانتصار والمُنتصر إلى الواجهة، وتتمثّل أبرز التداعيات الأمنية بما يلي:

- **أولاً**: تغيير قواعد الاشتباك ومفهوم الردع؛ حيث تزامنت الحرب مع اشتعال هبّة شعبية غير مسبوقة عمّت الضفة والقدس والداخل، أدّت إلى تعدّد ساحات المواجهة أمام إسرائيل، وتسبّبت في تغيير قواعد الاشتباك، وزعزعة استقرار جبهة إسرائيل الداخلية، ودخول المواطن الإسرائيلي كعامل ضاغط لإنهاء الحرب مع شعوره بعدم الأمان، وهو ما شكل تحديًا لنظرية الردع الإسرائيلية، إلى حدٍّ ما.
- **ثانيًا**: تشير التقارير الإسرائيلية، إلى انتصار الفلسطينيين على مستوى الإعلام، خاصة خلال الحرب على غزة، جاء ذلك نتيجة استخدام الفضاء الرقمي، ولفتت التقارير إلى أن «الرواية الفلسطينية» لاقت صدىً أوسع من الرواية الإسرائيلية، ونتيجة ذلك؛ بالإمكان التعامل مع انتصار فلسطيني في الشبكات الاجتماعية من الناحية الكمية على الأقل.[٤٢] إن ما يُقلق إسرائيل هو أن هبة أيار

أعادت للقضية الفلسطينية حضورها في وسائل الإعلام الإقليمية والدولية، وهو ما يبين أهمية إجادة استخدام تقنيات ووسائل الإعلام الجديد والدبلوماسية الرقمية، وإمكانية توظيفها الفاعل في إدارة المعارك وحسمها وتكوين صور النصر والهزيمة، مبينةً أن هذا المجال يشكّل جبهة صراع وتنافس لها تأثيرها البالغ في المشهد والاستقطاب السياسي والشعبي داخليًا وخارجيًا.

- **ثالثًا**: ما زال الموقف الأميركي الراهن يمنح إسرائيل الفرصة للاستمرار في توجيه الضربات العنيفة لحماس، تحت الشعار التقليدي: «إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها»، الأمر الذي انعكس في رفض واشنطن استعجال عقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الأزمة حتى يوم ١٦ أيار، مشترطة إمكانية التحرّك الدبلوماسي الأميركي بتراجع هجمات حماس الصاروخية على إسرائيل بشكل واضح.[٤٣]

ولكن، في منظار آخر، وبالتحديد خلال الحرب، خرجت الولايات المتحدة الأميركية عن سياسة التدخّل بـ «الحد الأدنى» في ما يخص القضية الفلسطينية، على الرغم من السياسة الأميركية التي تضع الصين ومخاطر ما تطلق عليه «التهديد الصيني» على قائمة أولوياتها، ورغبة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في التركيز على الساحة الآسيوية. كما وجّهت واشنطن تحذيرًا مباشرًا إلى إسرائيل يتعلّق باحتمال حدوث خسارة أكبر على صعيد العلاقات مع مصر والأردن في حال استمرت الحرب ضد القطاع بكل ما لها من انعكاسات محتملة على الأمن والاستقرار الإقليمي.

- **رابعًا**: أظهرت السياسة الخارجية المصرية، خلال أحداث هبّة أيار في القدس وقطاع غزة، قدرة لافتة على التحرّك السريع بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، لمنع أزمة حادّة كان يمكن أن تتفاقم كثيرًا، الأمر الذي سمح بوقف إطلاق النار، وعلى الرغم من الأدوار الجزئية لقوى إقليمية أخرى، فإن مصر هي التي تتمتّع بثقة جميع الأطراف في التوصل إلى تهدئة بين الطرفين وضمان الأمن الإقليمي.[٤٤]

٣.٢ إمكانية التصعيد والانزلاق لمواجهة جديدة

من غير المتوقّع أن يغيّر الجيش الإسرائيلي من سياسته تجاه قطاع غزة، التي تسعى إلى بقاء حماس في حالة ردع في قطاع غزة، من خلال الحفاظ على واقع تكون فيه حركة حماس ضعيفة وملجومة ومنهمكة على المستوى المعيشي والمدني، ومع ذلك، لا تستبعد التقديرات اشتعال الوضع مع القطاع الذي يمكن أن يحدث نتيجة «سوء تفاهم» بين الجانبين؛ فالتفاهمات التي تمّ التوصل إليها بوساطة مصرية محدودة من حيث مدتها الزمنية ومواضيعها، وكما ورد على لسان "رئيس أركان الجيش" الإسرائيلي، أفيف كوخافي، قوله إن هذه التفاهمات هي «سقف زجاجي»، وإن الجيش يتعامل مع أي عملية بحساسية، كي لا تتحوّل إلى جبهة مركزية. لذلك؛ يستمر الجيش الإسرائيلي في توجيه ضربات

ظل جندي ينعكس على بوابة خلال مواجهة مع المواطنين في الخليل يوم ١٨ شباط ٢٠٢٢. (أ.ف.ب)

لحماس بين الحين والآخر، من أجل إدخال حماس إلى الإطار الذي تمليه الحكومة الإسرائيلية والحفاظ على التفاهمات لفترة أطول.

في سياق متصل، ستستمرّ إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على «الوضع القائم» مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، ما يمكّنها من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان، ولم ينضج في إسرائيل قبول الرأي المغاير للتقديرات الأمنية وسياسة الحكومات المتتالية، أنه من المحتمل حدوث تحوّل في المعادلة الاستراتيجية السائدة في السنوات الأخيرة، على أنّ القضية الإسرائيلية/ الفلسطينية «قابلة للإدارة» وليست «قابلة للحل»، ولعلّها قد تكون «غير قابلة للإدارة» في المرحلة القادمة كونها «غير قابلة للحل».

ستستمرّ إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على «الوضع القائم» مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، ما يمكّنها من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان، ولم ينضج في إسرائيل قبول الرأي المغاير للتقديرات الأمنية وسياسة الحكومات المتتالية، أنه من المحتمل حدوث تحوّل في المعادلة الاستراتيجية السائدة في السنوات الأخيرة، على أنّ القضية الإسرائيلية/ الفلسطينية «قابلة للإدارة» وليست «قابلة للحل»، ولعلّها قد تكون «غير قابلة للإدارة» في المرحلة القادمة كونها «غير قابلة للحل».

وعلى الرغم، من أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح المصدر الأضعف في قائمة المصادر المهدّدة للأمن القومي الإسرائيلي، فإن التقديرات البحثية الإسرائيلية تلحظ أن الفلسطينيين لن يختفوا من ساحة الصراع، الأمر الذي يعزز من احتمال انزلاق الصراع والصدام إلى حالة من الفوضى وعدم القدرة على التحكّم به.[٤٥]

على الرغم، من أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح المصدر الأضعف في قائمة المصادر المهدّدة للأمن القومي الإسرائيلي، فإن التقديرات البحثية الإسرائيلية تلحظ أن الفلسطينيين لن يختفوا من ساحة الصراع، الأمر الذي يعزز من احتمال انزلاق الصراع والصدام إلى حالة من الفوضى وعدم القدرة على التحكّم به.

٣.٣ التقديرات الأمنية للمشهد الأمني في قطاع غزة

تجمع التقديرات الاستراتيجيّة على أن حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع. فبالنسبة لإسرائيل، ما دامت أفعال حماس في غزة مضبوطة وفق معادلة الردع الإسرائيلية، فإن بقاءها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.[٤٦] في المقابل؛ تشير التقديرات إلى أن حركة حماس غير معنية بحرب جديدة مع إسرائيل، كما تجمع على عدم وجود تغيير ملموس في قدرات حماس القتالية منذ الحرب على غزة عام ٢٠١٤، إنما لا يمكن التوصّل إلى ردع كامل كون التنظيمات المسلّحة قادرة على الحصول على سلاح تقليدي.

تجمع التقديرات الاستراتيجيّة على أن حركة حماس ستبقى القوة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأنه لا توجد نيّة لدى إسرائيل لمحاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع. فبالنسبة لإسرائيل، ما دامت أفعال حماس في غزة مضبوطة وفق معادلة الردع الإسرائيلية، فإن بقاءها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.

بشكل عام، تبرز التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية–الإسرائيلية ما بعد تشكيل حكومة بينيت – لبيد، رغبة الفصائل في استمرار التهدئة وإعطاء فرصة للمفاوضات التي تتم برعاية مصرية. في هذا السياق، ظهر سلوك حكومة بينيت في محاولة تجاوز معادلة الردع المتبادل مع الفصائل الفلسطينية التي سادت قبل حرب أيار، من خلال تأسيس معادلة إسرائيلية مضادّة ملخّصها الرد على البالونات الحارقة التي تخرج من القطاع اتجاه مستوطنات غلاف غزة باعتداء على القطاع، والتأكيد على أن كل تحرّك فلسطيني سوف يواجه بعمليات في القطاع.

تؤسّس الحكومة الإسرائيلية الجديدة لمعادلة مختلفة، فبينما تربط فصائل المقاومة بين غزة والقدس، فإن معادلة إسرائيل المستجدّة تربط بين غزة ومستوطنات غلاف غزة، فتتحول غزة إلى نقطة أساسية في قواعد الاشتباك القائمة بين الفصائل وإسرائيل، وفي الوقت الذي تتركّز فيه الصورة على القدس ومستوطنات غلاف غزة، تظلّ قضايا القطاع المهملة محرّكًا أساسيًا في التصعيد وفقًا لقراءات متعدّدة تؤكد صعوبة الحفاظ على التهدئة في القطاع في ظلّ عدم تسريع سياسات الإعمار، وتخفيف

القيود المفروضة على الصيد، بالإضافة إلى القيود التي فرضت على المساعدات المالية القطرية. بالنسبة لإسرائيل، فإنها تتحدث عن خطط لتسهيلات اقتصادية لسكان غزة، من ضمنها فتح محدود للمعابر، لمنع تصعيد أمني. وقد أشار لابيد إلى بوادر هذا التوجه الجديد من خلال مؤتمر صحافي صدر عن وزارة الخارجية (للمزيد انظر/ي الفصل المتعلق بإسرائيل والمسألة الفلسطينية). على الرغم من أن تسهيلات كهذه ستكون محدودة، خاصة في ظلّ الأوضاع الإنسانية الصعبة جدًا في القطاع؛ فإن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تُقدّر أن بإمكان تسهيلات كهذه أن تمنع تصعيدًا عسكريًا، وأنها ستشكّل ضغطًا شعبيًا على حركة حماس.

العلاقة الأمنية الأوثق بين إسرائيل ومصر

تقود المتابعة الحثيثة للموقف الإسرائيلي بخصوص مسار العلاقات الثنائية مع مصر، إلى الاستنتاج، بأنها العلاقة الأوثق بين الدولتين منذ توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٨، لا سيّما على الصعيدين، الأمني والعسكري، وهي نتاج للوضع غير المستقر والخطر في منطقة الشرق الأوسط عامة. وينبع هذا من توافق في الرؤية الاستراتيجية، بأن إيران والمنظّمات الإسلامية الراديكالية تُشكّل تهديدًا مشتركًا للطرفين، إلى جانب وجود تناغم بشأن قطاع غزة على وجه الخصوص.

وبحسب المفهوم الإسرائيلي، يُشكّل التعاون الاستراتيجي مع مصر رصيدًا مهمًا للغاية، فقد أثبتت العقود الأربعة الماضية صمود اتفاقية السلام أمام مختلف المتغيّرات والهزّات، كما تدرك إسرائيل مدى مركزية المكانة المصرية في النظام الإقليمي العربي.

خلال عام ٢٠٢١؛ اتخذت "اللجنة العسكرية المشتركة" قرارًا بتعديل الاتفاقية الأمنية الموقّعة مع إسرائيل، وزيادة عدد قوات حرس الحدود المصري وإمكانياتها في المنطقة

قضية «NSO» من منظور أمن قومي

وضعت وزارة التجارة الأميركية، في ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١، شركة «NSO الإسرائيلية التي طورت برنامج «بيغاسوس» للتجسس عبر الهواتف الخليوية، ضمن قائمة الشركات المحظورة، التي تنخرط في أنشطة تتعارض مع مصالح الأمن القومي أو السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ما يعني فرض قيود على عمليات تصدير أو نقل منتجات تلك الشركات داخل الولايات المتحدة.[٤٨]

شكّل القرار مفاجأة للقيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل، وقد أثار العديد من التساؤلات عن الدوافع الأميركية، عدا الدافع المُعلن بأن التجسس قد تم ضد نشطاء حقوقيين خاصة في دول استبدادية، فالتكهنات الإسرائيلية في هذا الشأن تمحورت حول ردّة فعل محتملة من الإدارة الأميركية على إقرار الحكومة الإسرائيلية مخططات استيطانية جديدة، أو بسبب المعارضة الإسرائيلية لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية.

إن من أبرز تداعيات هذا القرار، هو التأكيد الرسمي على العلاقة الوثيقة القائمة بين الشركات الأمنية والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، لذلك؛ فإن اعتبار واشنطن أن شركة NSO تمثّل تهديدًا للأمن القومي الأميركي، يتضمّن بالضرورة توجيه الاتهام نفسه إلى وزارة الأمن الإسرائيلية، كونها هي الجهة المسؤولة عن منح التراخيص لـNSO لبيع منتجاتها إلى دول استبدادية.[٤٩] في المقابل، تعتبر الحكومة الإسرائيلية برنامج «بيغاسوس» عنصرًا مهمًا وحاسمًا في سياستها الأمنية الداخلية والخارجية، حتى إن نشاط الشركة لا يزال ذا أهمية كبيرة للأمن القومي للبلدين.[٥٠] لذا اعتبرت إسرائيل القرار حربًا على عدد من القضايا الرئيسة والسرّية والحساسة للغاية التي تتعلّق بالأمن القومي الإسرائيلي.

من نافل القول، إن الولايات المتحدة لم تُفاجأ بقدرة التجسس لشركة NSO، لكن القرار الأميركي هو المفاجئ ويدل على «الحذر» الذي يميز العلاقة بين الإدارة الأميركية وحكومة إسرائيل في هذه المرحلة،[٥١] الذي قد يكون فاتحة لتغيير في آليات العلاقات والتفاهمات بينهما،[٥٢] والأهم من ذلك؛ أن القرارات التي تصنّف على أنها مرتبطة بالأمن القومي الأميركي تحمل طابعًا سياديًا بحتًا.

الحدودية في مدينة رفح، بهدف تعزيز إمكانيات الجيش المصري ووجوده في المنطقة الحدودية في رفح،[٤٧] التي تعتبرها مصر ركنًا أساسيًا في تدعيم أمنها القومي، وهو في الواقع إعادة انتشار وحدات الجيش المصري كما كان قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣. كذلك، ينسحب هذا التعديل على التفاهمات المصرية – الإسرائيلية بشأن قطاع غزة، حيث يتلاءم هذا التعديل مع الدور الذي قد تلعبه القاهرة في إطار اتفاقية تهدئة محتملة بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وبين الحكومة الإسرائيلية.

مصر وإسرائيل: خلال عام ٢٠٢١، اتخذت اللجنة العسكرية المشتركة قرارًا بتعديل الاتفاقية الأمنية الموقّعة مع إسرائيل، وزيادة عدد قوات حرس الحدود المصري وإمكانياتها في المنطقة الحدودية في مدينة رفح، بهدف تعزيز إمكانيات الجيش المصري ووجوده في المنطقة الحدودية في رفح، التي تعتبرها مصر ركنًا أساسيًا في تدعيم أمنها القومي، وهو في الواقع إعادة انتشار وحدات الجيش المصري كما كان قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

خلاصة

لا تزال إيران تتصدّر مصادر التهديد الإسرائيلي، حسب معظم التقديرات الإسرائيلية الأمنية منها والسياسية كذلك، لكن يظلّ المشهد الأمني-العسكري في إسرائيل باستمرار مشهدًا مركّبًا للغاية، وقابلاً للتأثّر بشكل مستمر.

لا تزال إيران تتصدّر مصادر التهديد الإسرائيلي، حسب معظم التقديرات الإسرائيلية الأمنية منها والسياسية كذلك. لكن يظلّ المشهد الأمني–العسكري في إسرائيل باستمرار مشهدًا مركّبًا للغاية، وقابلاً للتأثّر بشكل مستمر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من أن الفصل الحالي يركّز بالأساس على العوامل الخارجية في صياغة المشهد الأمني الإسرائيلي؛ فإن العديد من التقديرات الإسرائيلية تلتفت باستمرار إلى عوامل تهديد داخلية، وتحاول أن ترصد تبعاتها على المشهد الأمني الإسرائيلي، أهمها الانزياح المستمر نحو اليمين الديني المتطرّف وخطاب الشعبوية الذي قد يّهدد النسيج الاجتماعي داخل إسرائيل؛ فالممارسة السياسية والاجتماعية لتيارات متطرّفة في إسرائيل، مثل التيار الحردلي، اليمين الجديد الشعبوي وغيرها من شأنها أن تقوّض، على المدى البعيد، العناصر الأساسية التي تُشكّل «الهوية اليهودية الديمقراطية» لدولة إسرائيل، لما لها من عواقب مباشرة ستُلحق الضرر بـ «الطابع الديمقراطي الليبرالي» لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن لهذه العمليات أيضًا «عواقب غير مباشرة من شأنها أن تقوض الركائز الأمنية لإسرائيل»، كما جاء في تقدير استراتيجي إسرائيلي من العام ٢٠٢٠.

سيظل المشهد الأمني الإسرائيلي، خصوصًا في ما يتعلّق بتفاهمات إسرائيل مع روسيا المتعلّقة بالملفين الإيراني والسوري غير واضح إلى حين انتهاء تبعات الحملة العسكرية الروسية على أوكرانيا، فهذه الحرب تُثبت مجددًا أن المشهد الأمني–العسكري الإسرائيلي لا يخضع تمامًا إلى حسابات إسرائيلية واضحة؛ وإنما يبقى عرضة لمتغيرات دولية على إسرائيل أن تتعلّم كيف تتكيف معها وتستجيب لها.

الهوامش

1 Shira Efron and David Siman-Tov, "The Implications of Climate Change for Military Intelligence," Insight (Tel Aviv: INSS, 2022); Itai Brun and Gal Perl Finkel, "The Operational Environment: Possible Escalation to an Unwanted War," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 59–63.

2 Sarah Feuer and Remi Daniel, "The Regional System: A Decade since the Upheaval, and Expanding Normalization," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 14–20.

3 Yoel Guzansky and Udi Dekel "A Year since the Abraham Accords: Pick up the Pace of Normalization," Insight (Tel Aviv: INSS, 2021); Yoel Guzansky and Sarah Feuer "The Abraham Accords at One Year: Achievements, Challenges, and Recommendations for Israel," Special Publication (Tel Aviv: INSS, 2021).

4 Shira Efron and David Siman-Tov, "The Implications of Climate Change for Military Intelligence," Insight (Tel Aviv: INSS, 2022).

5 Kobi Michael, "Israel's Moment of Truth in Dealing with Hamas?" Insight (Tel Aviv: INSS, 2022).

6 Udi Evental, "Washington, We Have a Problem»: How Can Israel-U.S. Relations Be Restored?" Spotlight: Israel & The Middle East (Herzliya: The Institute for Policy and Strategy (IPS), 2021), https://www.runi.ac.il/en/research/ips/pages/spotlight/spotlight-2321-6-.aspx.

7 Oded Eran and Shimon Stein, "The United States and Israel: Disagreements Could Threaten Relations," Insight (Tel Aviv: INSS, 2022).

8 Reza Parchizadeh, "Afghanistan's Woes Will Haunt America" (Tel Aviv: Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2021), https://besacenter.org/afghanistan-woes-america/.

٩ بن يشاي رون، «تضاؤل الردع الأميركي، وكذلك الردع لدينا/ السنة الأولى لبايدن،» *يديعوت أحرونوت*، ٢١ كانون ثاني ٢٠٢١.
https://www.ynet.co.il/news/article/rycolywpf.

10 Itai Brun and Anat Kurz, "2021 Strategic Overview: Vaccines and Vacillations," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 211-.

11 Eran Oded, "Jordan 2021: Cause for Concern in Israel, but No Need to Panic?" Insight (Tel Aviv: INSS, 2021).

١٢ ليس يونتان، «تفحص إسرائيل سبل الارتقاء بالعلاقات من «الجامدة» إلى «الفاترة،» *هآرتس*، ٣٠ كانون ثاني ٢٠٢٢.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.10575984.

13 Kevjn Lim, "China-Iran Relations: Strategic, Economic and Diplomatic Aspects in Comparative," Memorandum (2021).

14 Sarah Feuer, "A Unified Government in Libya: Potential Regional Implications," Insight (Tel Aviv: INSS, 2021).

15 Itai Brun and Anat Kurz, "2021 Strategic Overview: Vaccines and Vacillations," *in Strategic Survey for Israel 2020-2021* (Tel Aviv: INSS, 2021), 211-.

16 Kenneth Katzman, "Iran Sanctions", The Congressional Research Service (2021).

17 Udi Evental, "U.S. Negotiates with Iran Israel grapples with a strategic dilemma: How can Israel- U.S," *Spotlight: Israel & The Middle East* (2021).

١٨ أمير بوخبوط، « تقديرات أجهزة الأمن: إيران تفاوض بايدن بشكل غير مباشر حول الاتفاق النووي،» *موقع واللا العبري*، ٢٠ كانون أول ٢٠٢٠،
http://bit.ly/3smX0jr.

19 Raz Zimmt, "From Election to Selection: Iran›s Path to a New President," *INSS Insight*, No.1482, June 6, 2021.

20 Hiddai Segev, "China and Iran: Resurging Defense Cooperation?," INSS, Special Publication, May 10, 2021.
Kevjn Lim, "China-Iran Relations: Strategic ...".

٢١ الأمن الجماعي: هو مفهوم واصطلاح متخصص في معجم العلاقات الدولية يؤسس على إرساء قواعد والتزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي.

22 Ari Heistein, "More Coherence, Greater Tension: Prospects for US Policy toward Russia under Biden," INSS Insight, No. 1439, February 14, 2021, https://bit.ly/3tK8mOI.

23 Parchizadeh, "Afghanistan's Woes …".
Eldad Shavit and Shimon Stein, "Lesson in the Limits of Power: The Withdrawal of the United States and its Allies from Afghanistan," *INSS Insight*, No. 1512, August 24, 2021, https://bit.ly/3tK6VkH.
Yoram Schweitzer and Oded Eran, "The US Withdrawal from Afghanistan Portends a Vacuum and Uncertain Future," INSS Insight, No. 1497, July 21, 2021, https://bit.ly/3hTNe4n.

24 Mansour Piroti, "The Ever-Growing Iranian Cyber Threat," *BESA Center Perspectives* Paper No. 2160, September 26, 2021.

٢٥ تم رصد ٩ مواجهات لحرب السفن في مياه الخليج على الأقل خلال عام ٢٠٢١.
James Dorset, "The Caspian Sea as Battleground", February 28, 2021. ?,» *Mideast Security and Policy Studies*, No.192. https://besacenter.org/caspian-sea-battleground

٢٦ رون بن يشاي، « لعبة البوكر الإسرائيلية،» *يديعوت أحرونوت*، ٢٠٢١/١٢/١٥.https://www.ynet.co.il/news/theheadline/article/7LK90D4K6.

٢٧ ايال نداف، «الخطأ الصعب لإسرائيل مع إيران،» يديعوت أحرونوت، ٢٠٢١/١٢/١٢، https://www,ynet,co,il/news/article/by7pnjk9y.

28 Liran Antebi, «Artificial Intelligence and National Security in Israel," *Memorandum*, No.207, February 2021, 5859-.

29 Brun and Kurz, "2021 Strategic Overview…".

Anat Ben Haim, "Rebuilding the Syrian Military: Significance for Israel," INSS Insight No. 1519, September 15, 2021, https://bit.ly/3tOpFjd.

Amos Yadlin, "Conclusion: Net Assessment and Policy Recommendations for 2020," Strategic Survey for Israel 20192020-, The Institute for National Security Studies, January 2020, https://bit.ly/3MIGNzE.

30 Bat Chen Feldman and Daniel Rakov, "ran-Russia Relations: Continued Partnership alongside Conflicting Interests," Institute for National Security Studies, Aug. 4, 2021, https://bit.ly/3CzXyZ8.

٣١ نداف تمير، «اجتماع بينيت بايدن: ستة بنود على جدول الأعمال،» *ميتافيم*، آب ٢٠٢١، https://mitvim.org.il/publication.

32 Udi Dekel and Carmit Valensi and Orna Mizrahi, "The Northern Arena: Proactivity in Order to Weaken the Iranian-Shiite Axis," Strategic Survey for Israel 202077-72 ,2021-.

33 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Hezbollah›s Restrained Aggression," *INSS Insight*, No.1509, August 18, 2021.

34 IBrun and Kurz, "2021 Strategic Overview…".

Yadlin, Conclusion and Policy Recommendations …".

35 Mizrahi and Schweitzer, Hezbollah›s Restrained …".

Strategic Challenges Facing Israel, and Policy Recommendations: Special Update for the President," INSS, Special Publication", August 1, 2021.

Yadlin, Conclusion and Policy Recommendations …".

36 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Lebanon's Collapse, and the Significance for Israel," *INSS Insight*, No.1498, July 26, 2021.

37 Orna Mizrahi and Udi Dekel and Yuval Bazak, "The Next War in the North: Scenarios, Strategic Alternatives, and Recommendations for Israel," *Memorandum*, No.211, March 7, 2021.

Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Is Hezbollah More Ready to Engage in Conflict with Israel?," *INSS Insight*, No.1443, March 3, 2021.

٣٨ رون بن يشاي، «الفشل الذي أصبح نجاحا: ١٥ عاما على حرب لبنان الثانية،» *يديعوت أحرونوت*، ١٧ تموز ٢٠٢١، https://www.ynet.co.il/news/article/hyj7r3hao.

39 Michael, "Israel's Moment of Truth …".

٤٠ يوآف زيتون، «تقديرات أمان: حزب الله سيبادر لتصعيد محدود، للمرة الأولى منذ ٢٠٠٦،» يديعوت أحرونوت، ٩ شباط ٢٠٢١، https://www.ynet.co.il/news/article/HyobjzyZd

٤١ نير رفوري وأوهاد حمو ويارون أبراهام، «تخوف من تصعيد في الضفة وقطاع غزة: تعليمات أجهزة الأمن الإسرائيلية،» *القناة ١٢*، ١٥ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3I3rUnI

٤٢ ليرز مرجليت، «الحرب على الرواية: حماس تعطينا درسًا،» غلوبوس، ٢٠ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3sWXi36.

43 Michael, "Israel's Moment of Truth …".

44 Ofir Winter, Jony Essa, "Are Egypt's Professional Unions an Obstacle to Closer Relations with Israel?," INSS Insight No. 1530, November 7, 2021, https://bit.ly/3HZRppW.

Brun and Kurz, "2021 Strategic Overview …".

Yadlin, Conclusion and Policy Recommendations …".

45 Shira Efron and David Siman-Tov, "The Implications of Climate ….»

46 Amos Gilead, "The conflict with Hamas: A strategic rerouting is required", *Institute for Policy and Strategy Team*, IPS, June 2021.

٤٧ نوعام أمير، «مباحثات على الحدود: تعديل جديد لاتفاقية السلام مع مصر،» مكور ريشون، ٨ تشرين الثاني ٢٠٢١، https://www.makorrishon.co.il/news/418625

٤٨ عاموس هرئيل وحاييم ليفينسون، «بعد NSO، في إسرائيل تخوف من أن تقوم الولايات المتحدة بتمييز كل الشركات السيبرانية الهجومية،» *هآرتس*، ١٤ كانون أول ٢٠٢١، https://bit.ly/3pUBDqm

٤٩ رنين برغمان، «هذا أكثر بكثير من شجار مع شركة تجسّس رقمي من هرتسيليا،» *يديعوت أحرونوت*، ٨ تشرين ثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/35GLFof.

٥٠ عيدان لانداو، «بلطجة سلطوية لمهام قذرة: وجهة نظر جانبية،» هآرتس، ١٣ آب ٢٠٢١، https://idanlandau.com/2020/08/13/privatized-regime-thuggery/.

شفارتس التشولر، «الدروس المستفادة من قضية «بيغاسوس» وNSO،» *المركز الإسرائيلي للديمقراطية*، ٣ آب ٢٠٢١.

٥١ برغمان، «هذا أكثر بكثير من شجار مع شركة تجسّس رقمي..».

٥٢ ايتمار ايخنر، «الولايات المتحدة تتهم الـ NSO بالمسّ بالمصلحة القومية: «أداة تجسس لإسكات المعارضة،» *يديعوت أحرونوت*، ٣ تشرين ثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/3HZjwWk